

دلالة اللفظ على معناه

عند ابن سيده (*)

(398-458هـ)

أ. عبد القادر سلامي
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب

والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد
-تلمسان-

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على آراء
أحد أعلام الدرس اللغوي في القرن الخامس الهجري في الدلالة، ممثلاً في شخص ابن سيده
الأندلسي، وبما يكفل عرض آراء من تقدمه في الوقوف على علاقة الدال بالمدلول من منظور التوقيف
أو الاصطلاح .

مقدمة :

شهدت مرحلة التنظير (القرن الرابع الهجري) ميلاد كوكبة من العلماء لعل أشهرهم : ابن جني
(ت392هـ) في كتابه "الخصائص" والذي أخصص المادة اللغوية للمنطقتات المنطقية والاعتزالية ؛ وابن فارس (ت395
هـ) في كتابه "الصاحي في فقه اللغة" الذي يمثل التيار المستفيد من معطيات حضارة القرن الرابع وما سقط إليه من
الظواهر اللغوية؛ ثم عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) الذي كان ثورة على البلاغة العربية من منطلق نظرية التظم ،
وقد كان له فضل بلورة تفاصيلها في كتابه "دلائل الإعجاز" . إلا أن صدى هذه الكتب لم يكن لينحسر مدها في
مرحلة القرن الرابع بل، تعانها إلى القرن الخامس وما بعده . فمن بين الذين تلقفوه واحتضنوه بأمانة وأضفوا عليه
مسحة ذاتية "أبو الحسن ابن سيده" ، الذي كان علمه بالتحو والصرف والبلاغة والمنطق والشعر ، واستظهاره لكتب
اللغة أقل بضائعه لما كان عليه من إلمام بحقيقة الدلالة.

أسمن تاريخ الدلالة:

طال الجدل في أمر الدلالة أهي توقيف (الهام) أم اصطلاح (تواضع وعرف) ؟ وقد أسهب السيوطي (ت 911 هـ) في المزهر حين عرض الآراء التي تدولت في مسألة دلالة الألفاظ على معانيها ، وهي عنده في أربعة أقسام :

1- تدل الألفاظ على المعاني بنواتها ، وهو منهب عبّاد سليمان الصيمري ، فقد نقل عنه أهل الأصول إلى أنه ذهب إلى أن يكون بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية ، حاملة للواضع علي أن يضع . وحجته في ذلك أنه " لولا الدلالة الذاتية لكان وضع لفظ من الألفاظ ، بإزاء معنى من المعاني ، ترجيحاً بلا مرجح " (1) ولو لم يكن بين اللفظ ومعناه مناسبة طبيعية ، لما كان اختصاص ذلك المعنى بذلك اللفظ أولى من غيره . (1) . فـ (عباد) هنا يوشك على القول بأن وضع الألفاظ إزاء المعاني يتم بمرجحات تعقد الصلة بين الاسم والمسمى ، كأن يوحى للمسمى بالاسم الذي يريله أو يوحى الاسم بالمسمى الذي أطلق عليه ، وإن كنا لا نستشعر هذه الصلة أو لانفهمها . " وأغلب الظن أن عبّاداً يريد أن يلقي الضوء على قضية الاصطلاح أكر من إلقائه حول إحياء اللفظ بالدلالة . ومع ذلك فإن مذهبه لم يقبل عند جمهور التقليديين " (2) وهو منهب ، في رأي السيوطي وفي رأينا ، غير جدير بالتوقف ؛ لأن اللفظ لو دل بالذات لفهم كل واحد منهم كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات الذاتية ، واللازم باطل والملزوم كذلك . (3)

2- أو تدلّ على المعاني بوضع الله عزّ وجلّ إياها ، وهو منهب أبي الحسن الأشعري (ت 324 هـ) وابن فورك الأصبهاني (ت 406 هـ) . (4)

3- أو تدلّ على المعاني بوضع الناس ، وهو رأي أبي هاشم عبد السلام بن محمد الجبائي المعتزلي . (ت 321 هـ) . (4)

4- أو يكون البعض بوضع الله تعالى ، والباقي بوضع الناس . فأما أن يكون الابتداء من الله تعالى والتمّة من الناس . وهو منهب أبي إسحاق الإسفرائيني (ت 418 هـ) . (4) وإما أن يكون الابتداء من الناس والتمّة من الله تعالى ، وهو منهب قوم لم يسمّهم . (4)

وفي كلام وأبي الحسن الأمدي السيوطي وأبي الحسن الأمدي ما يشير إلى أن جميع الآراء جدية بالبحث والمناقشة ما عدا رأي عبّاد الذي وصمها بالفساد . (5) وقد رأى أحد الباحثين المحدثين ما ذهب إليه أبو إسحاق من أمر ابتداء اللغة من الله جرياً على مذهب التوقيف ، والتمّة من الناس وجهاً حسناً مقبولاً نظراً إلى كون نوع من الألفاظ يحمل دلالات خاصّة تدلّ على حال معينة : القهقهة ، النحنة ، الكركرة ، وغيرها وكلها عوامل نفسية مردّها العلاقة التلازميّة للإنسان مع أبناء جنسه . (6) وذلك لأنّ " النظام الصوتي بعيد كل البعد من أن يكون ثابتاً طوال تطوّر لغة من اللغات " . (7)

هنا ، ولانشك في أن ما درسه القلماء في هذا المجال لا يمت بصلة إلى الدرس اللغوي الصحيح ؛ لأنه أقرب ما يكون إلى بحث ما " وراء اللغة " . فالرّازي (ت 606 هـ) يذهب إلى أن الألفاظ وضعت من أقوام قبل آدم ، عليه السلام ، على حين أن السبكي (ت 777 هـ) يجوز أن تكون الملائكة المحلوقة قبله قد تواضعوا عليها .⁽⁸⁾ " ومهما يكن من أمر فإن معطيات هذا الدرس كلّه ينبغي أن تعالج ضمن إطار العصر الذي ظهرت فيه ، فالتاس كانوا ما يزالون يربطون بين اللغة العربية والوحي الذي نزل بالقرآن معجزة الرسول الكبرى . لذلك لم يكن مستغرباً أن نجد أئمة العربية يكادون يطبقون على أن اللغة إلهام وتوقيف ؛ لأنها ارتبطت بالأنبياء والمرسلين ، بل بالعالم الآخر حين خلق آدم ."⁽⁹⁾

أما ابن جنّي (293 هـ) فيقول في (باب القول على اللغة إلهام أم اصطلاح ؟) : " هنا موضع مُحوج إلى فضل تأمل⁽¹⁰⁾ وقد استدل في تفسيره لهذا الوضع اللغوي بالآية الكريمة ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾⁽¹¹⁾ آخنا بمنهبط أستاذة أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) في القول بمبدأ أن يكون الله سبحانه وتعالى قد أقدّر آدم ، عليه السلام ، على أن واضع عليها ، على أن هذا المعنى إذا كان من عند الله لا محالة أو محتملاً غير مُستنكر سقط الاستدلال به .⁽¹²⁾ وكان بذلك إلى المواضع والاصطلاح أميل ، لما رأى في هذا المذهب من انسجام مع ذهنه وضوئه ، إذ صدر فيه عن عقيدته الكلامية ومنهجه الاعتزالي الذي يُعرف بتحكيمة العقل والمنطق أكثر من النقل والأثر .⁽¹³⁾ ذلك لأن الآية الكريمة السابقة ، قد تعني أن الله عزّ وجلّ أمّد آدم ، عليه السلام ، بالقوّة وأقدّر على المواضع على اللغة والاصطلاح عليها مع بني جنسه ، يضاف إلى ذلك ما في اللغة من رمزية بوصفها أصواتاً ترمز إلى أشياء ، إذ لا يُستبعد أن يكون أن يكون قد اجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فاحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء للمعلومات ، فوضّعوا لكل واحد منها سمةً ولفظاً ، إذا ذكر عُرف به ما سمّاه ، ليمتاز من غيره ، وليغي بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخفّ وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله فكأنهم جاعوا إلى واحد من بني آدم ، فيومئوا إليه ، وقالوا : إنسان ، فأبيّ وقت سمع هذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإذا أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد وعين أو نحو ذلك ، وهلمّ جرّاً فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف . ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضع إلى غيرها ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه : مردّ (إنسان الفارسية) وعلى ذلك بقية الكلام .⁽¹⁴⁾

ويبدو أن ابن جنّي رأى في نظرية التواضع ما يفقد أيضاً إلى السند العلمي أو الحقيقة التاريخية المعتمدة ، فعُدل عن ذلك إلى تفسير أدق وأقرب إلى المنطق والعقل ، دون أن يجحد ، في رأينا ، قيد أثمة عن مبدأ القول بالمواضع والاصطلاح في اللغة ، فوجهه عند القائلين بنظرية المحاكاة ، وعنده وجهاً صالحاً ومنهياً متقبلاً ، ذلك لأن هذه النظرية ترجع نشأة اللغة إلى محاكاة الإنسان الأوّل لأصوات المسموعات ، دويّ الرّيح وحين الرّعد ، وخرير الماء ، ونعيق الغراب ، ووصهيل الفرس ، ونحو ذلك ،⁽¹⁵⁾ ونستشعر ذلك من مناداته بالعلاقة الطبيعية بين النال والمثلول في (باب إمسلس الألفاظ أشباه المعاني) القائل فيه : " فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل كل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج مُتلبّ عند عارفه مأموم ، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمّت الأحداث المعبر

عنها ، فُعلتَها بها ويحدوفا عليها ، وذلك أكثر ممَّا نقلته وأضعاف ما نستشعره " (16) ، ثم تطوّرت هذه المحاكاة بتطوّر العقل البشري وحضارته وحاجته ، واستوت على شكل لغة يستعملها في أغراضه المختلفة ، (17) فعدّت بذلك وجهاً من وجوه البرهنة على طبيعة اللغة عموماً بفضل العلاقة الطبيعية التي تربط بعض الألفاظ بمعانيها . والتعبير الصوتي هو إحدى الوسائل المستعملة لإحداث المفردات اللغوية قديماً وحديثاً .

على أننا لايمكن مع ذلك أن ندعي استمرار المحاكاة في مجموع اللغة وعلى نطاق واسع فيها ، بل إن وجوده محصور في نطاق ضيق جداً ، وأنّ الكلمات التي نستشفّ فيها مبدأ المحاكاة قد تختلف من لغة إلى أخرى ، وهذا يناقض مبدأ دلالتها الطبيعية على معناها ؛ لأنّ ذلك مبنيّ على التوهّم والنس مختلفون إلى حدّ كبير في توهّمهم لتلك الأصوات ، فكلّ هذا يزكي اعتبار الأصل في العلامة أنّها اعتباطية ، (18) الأمر الذي لا يجعل مذهب المحاكاة ، في رأينا ، منطلقاً صالحاً للقول باستمرار ذلك في مجموع لغة العرب ، ومن ثمّ نسبته إلى ابن جنّي مذهباً (19) ، جرياً على ما قال به افتتاناً بلغة العرب الأمر الذي لاينفي ، في الآن نفسه ، أنّه آتخذ من أمر المواضعه والاصطلاح دليلاً ، وأنّ ما أبده من تردّد جعله حسيباً بين خلّتي التوقيف والاصطلاح للتساويين في قوّة الحجّة لديه ، حتّى يقوى لديه أحدهما ، لايعلو في رأينا ، إلّا مزيداً من فتح المجال أمام إعمال الفكر في نشأة اللغة بما يتصرّ للمواضعه حتماً . (20)

أمّا اعتباطية الدالّ والمملول في الدلالة ، فظهر في جانين من البحوث اللغوية القديمة:

1- ذلك أن الرموز اللغوية لفظية كانت أم كناية ، لاصلة بينها وبين مملولها بشكلها العادي أو الطبيعي ، وإنّما تمكن الصلة على أسس العرف اللغوي الاجتماعي ، وقد أورد عبد القاهر الجرجاني عبارة في هذا المجال عندما قال: " فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال: "رَبَضٌ" مكان "ضَرَبٌ" لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد." (21) ومعنى هذا أنّ العلاقة بين الدالّ والمملول لا تخضع إلى تعليل ، كما أنّها لا يمكن أن تفسّر ، فهي علاقة كيفية ، واللفظ عبارة عن مجموعة من الحروف منظومة ، ونظّمها هنا لا يعبر عن الدلالة الحقيقية المستقاة منها بالوضع أو الاصطلاح . (22) ومن هنا للمنطق ينكر عبد القاهر الجرجاني مبدأ التفاضل بين الألفاظ ؛ لأنّ اللفظ لا يحمل دلالة طبيعية أو ذاتية من تركيب حروفه ، إنّما الدلالة التي يحملها هي دلالة وضعية . فهل يتصور أنّ يكون بين اللفظ وتفاضل في الدلالة حتّى تكون هذه اللفظة أدلّ على معناها الذي وضعت له من صاحبها على ما هي موسومة به حتّى يقال إنّ " رجلاً " أدلّ على معناها من " فرس " على ما سميّ به . وحتّى يتصور في الاسمين الموضوعين لشيء واحد أنّ يكون هذا أحسن نياً عنه وأبين كشافاً عن صورته من الآخر ؟ فيكون " الليث " مثلاً أدلّ من السبع المعلوم من " الأسد " ، وحتّى أنا لو أردنا الموازنة بين اللغتين كالعربية والفارسية ساعً لنا أن نجعل لفظة " رجل " أدلّ على آدمي الذكّر من نظيره في الفارسية . (23) ويدعم هذا ما انتهى إليه البحث عند البارسين المعاصرين الذين حاولوا تفسير العلاقة بين اللفظ والمعنى لتصاغ على يد دو سوسير (De Saussure) الذي قال باعتباطية العلاقة اللسانية والرّابط بين الدالّ (Signifiant) للملول (Signifie) هو رابط قسري ، ففكرة أخت (Soeur) غير مرتبطة بأيّ علاقة قرابة داخلية مع تابع الأصوات التي تتكوّن منها الكلمة (s-o-r) التي تقوم بوظيفة الدالّ في اللغة الفرنسية . (24)

2- أما الجهة الأخرى التي تؤكد أخذ الباحثين بمفهوم الاعتباطية فتمثلت في رفضهم مقولة عبّاد بن سليمان الصيمري ، وردّهم إيّاها ، ذلك لأنّ السبب الذي ذكره لا يسوغ له تعميم الحكم على ألفاظ اللغة كلّها .⁽²⁵⁾

ب- رأي ابن سيده في الدلالة:

إذا ما التمسنا رأي ابن سيده في أمر العلاقة القائمة بين الدال والمدلول وجدناه يخلو حد ابن عباس (ت 68هـ) وأبي علي الفارسي (ت 377هـ) وتلميذه ابن جنّي (ت 392هـ) في أحد أقوالهما ، وابن فارس (ت 395هـ) ، من أنّ اللغة توقيف من الله تعالى ، وأنها وحي .⁽²⁶⁾ ، فهياً لابن سيده بذلك أن يقول لمن نفى المواضع عن القدم لعباده واحتج بأنّ المواضع لا بدّ فيها من الإيماء والمشاهدة. والإيماء أيّما هو الجارحة ، والله عزّ وجلّ مرّه عن ذلك ، وقد عارض ابن جنّي أبا هاشم عبد السلام بن محمد (ت 321هـ) به⁽²⁷⁾ ، وكان أحد رؤوس المعتزلة⁽²⁸⁾ فوقع عليه التبكيت ولم يجد لله جواباً ولم يزد على الاعتراف لخصمه شيئاً؛⁽²⁹⁾ الأمر الذي لا ينفي أنّ الله جلّ شأنه أمداً بميل فطري للتلق ، هجّس به في نفوسنا ليكون رسماً لما تصوّر ، فعلمنا بذلك أنّ اللغة اضطرارية ، وإن كانت موضوعات ألفاظها اختيارية ، لكن ضمن ما اختاره الله منها ، لذلك " فإنّ الواضع الأوّل المُسمّي للأقلّ جزءاً ، وللاكثر كلّاً ، وللون الذي يفرّق شعاع البشر فيّته وينشره يابضاً ، وللذي يقبضه ويحصره سواداً لو قلب هذه التسمية فسّمى الجزء كلّاً والكلّ جزءاً ، والبياض سواداً والسواد يابضاً لم يخل ذلك بموضوع ولا أوحش أسماعنا من مسموع ، ونحن مع ذلك لا نجد بلأً من تسمية جميع الأشياء لتختار بأسمائها ويتماز بعضها من بعض بأجاسها وأصداًتها كما تابنت أوّل وهلة بطباعها وتخالفت قبل ذلك بصورها وأوضاعها ونعماً سددت الحكماء إليه في ذلك من دقيق الحكمة ولطيف النظر والصنعة لما حرصوا عليه من الإيضاح وأغلبوا إليه من إيثار الإبانة والإفصاح "⁽³⁰⁾ فابن سيده يلتقي مع الأخصف الأوسط (ت 215هـ) في أنّ اختلاف لهجات العرب أيّما جاء من قبل أن أوّل ما وضع منها وضع على خلاف ، وما أحدثوه من بعد من أشياء كثيرة دعت الحاجة إليها ، أيّما كان في أصل الوضع مختلفاً .⁽³¹⁾ وينهب ابن سيده إلى ما هو أبعد من ذلك ، فيوجبنا بضرورة الإمساك عن مناقشة موضوع نشأة والانطواء على القول بالتوقيف فيها وعدم الاستسلام للشكائك الجليلية (في إشارة صريحة إلى المعتزلة) ما دامت اللغة عاجزة عن الإقناع ، لنا " ينبغي للمتأمل المنصف والدقيق في النظر غير المتعسف ولا البرم المتعجرف فيما بعد أن لا يقتاد لموّة البراهين ، وأن يقنّع بما هو دون أعلى طبقة من طبقات اليقين ، وأن يقف من حيث وقف به الإدراك فوجب عليه عند ذلك الإمساك ، وإن كان قد أفضى به النظر إلى الشكائك الجليلية أنّه ناقص عن منزلة الحقيقة ؛ لأنّ الشكائك الجليلية لا يقنّع بما أو يجلو ليّلهها تباشير صريح البرهان "⁽³²⁾

ونحن ، على الرغم من تحذيرات ابن سيده السابقة ، مضطرون إلى القول في ضدّها هنا : إذا كنت اللغة قد انحدرت من هنا الميل الفطري العميق الذي نلحظه عند الكائنات التي تعيش داخل الجماعات ، الأمر الذي يدفعها إلى التقارب والتعاطف والتكافل في العمل المشترك والتبادل ، فإنّ هذه البهية لا تقيدينا مطلقاً في الأسباب والطرق التي تنوّعت بموجبها أشكال التقارب والتواصل الاجتماعي ، كما أنّنا لا نعلم علم اليقين المجموعة البشرية التي تكلمت بهذه اللغة ، وفي أي بلد ، عدا كون الواضع على تسمية مسمّى معيّن كالكلّ والجزء يحتاج نفسه إلى لغة صوتية

وليس إلى جرس خشبية ، لما في ذلك من إلغاء لمبدأ العقل الذي أمدّ الله تعالى به خليفته في الأرض ليتدبّر شؤون دنياه مع بني جنسه ؛ فيكون الله جلّ شأنه قد ميّز الإنسان عن الحيوان ليس بالتطقن فحسب ،⁽³³⁾ مع ما في ذلك من التحفظ ، بل وبالعقل المدبّر كذلك .

الهوامش

(*) هو أبو الحسن عليّ بن سيده المرسي الأندلسي . عاش حياته التي بلغت ستين سنة (398-458هـ) كفيفاً لأب كفيف . عرف بقوة ذاكرته ، وحدة مزاجه ، وقلة تلاميذه ، وكثرة حله وترجاله . قضى نحبه بـ "دانية" بالأندلس بعد أن خلفاً آثاراً لغوية ومعجمية يعدّ "المحكم" و"المخصّص" من أهمّها . ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء ، الزّمان ، تأليف أبي العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان ، تحقيق محمّد محي الدين عبد الحميد ، ط1 ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 1948م/3 و18 ، معجم الأدباء ، تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي ، الطبعة الأخيرة ، دار المأمون ، (د.ت) ، 12/231 و وظيفات الأمم ، تأليف أبي القاسم بن أحمد صاعد الأندلسي ، مطبعة محمّد مطر ، مصر ، (د.ت) ، ص 184-185 و ابن سيده أثاره وجهوده في اللغة ، تأليف عبد الكريم شديد محمّد النعمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1984م ، ص 24 ، 28 ، 59-64 .

(1) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق محمّد أحمد جاد المولى وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (د.ت) . 1 / 47 ، 17 و الأحكام في أصول الأحكام ، تأليف سيف لدين أبي الحسن الأمدي ، مراجعة وتدقيق مجموعة من العلماء ، (دط) ، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 104 .

(1) المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق محمّد أحمد جاد المولى وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (د.ت) . 1 / 47 ، 17 و الأحكام في أصول الأحكام ، تأليف سيف لدين أبي الحسن الأمدي ، مراجعة وتدقيق مجموعة من العلماء ، (دط) ، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 104 .

(2) - دراسات في فقه اللغة ، تأليف صبحي الصالح ، ط9 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1981م . ص 151 و اللغة بين العقل والمغامرة ، تأليف مصطفى مندور ، (دط) ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 46 .

(3) - المزهري ، 1 / 47 . وهناك حجة أخرى وهي وجود الأضداد والمشتراك والترادف في اللغة الواحدة ، فإبنا نعلم أنّ الواضع في ابتداء الوضع ، لو وضع لفظ الوجود على العدم ، والعدم على الوجود ، واسم كلّ ضدّ على مقابله ، لما كان ممتنعاً ، كيف وقد وضع ذلك كما في اسم " الجون (للسواد والبياض) والقرء (للحيض والظهر) ، ونحوه والاسم الواحد لا يكون مناسباً بطبعه لشيءٍ وعدمه . ينظر الأحكام في أصول الأحكام المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تأليف جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي ، شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق محمّد أحمد جاد المولى وعلي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، (د.ت) .

- 1 / 47 ، 17 و الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف سيف لدين أبي الحسن الأمدي، مراجعة وتدقيق مجموعة من العلماء ، (دط)، دار الحديث، القاهرة، (دت)، ص 104 .
- (2) - دراسات في فقه اللغة ، تأليف صبحي الصالح، ط9 ، دار العلم ، ص 104
- (4) - نفسها ، ص 103-112 و 1 / 8 - 30 .
- (5) - نفسها ، ص 103-112 و 1 / 8 - 30 .
- (6) - ثنائية اللغة بين التوقيف والمواضعة ، تأليف عبد القادر عبد الجليل ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 1417هـ- 1997م ، ص 80 .
- (7) - اللغة ، تأليف جوزيف فندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد قصاص، (دط)، مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، 1950، ص 64 .
- (8) - المزهر ، 1 / 25 .
- (9) - المدخل إلى فقه اللغة العربية ، تأليف أحمد محمد قدور، (دط) ، ديوان المطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1412هـ-1991م، ص 196 .
- (10) - الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد علي النجّار ، (دط)، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط2 مصورة ، 1950 م ، 1 / 40 .
- (11) - الآية 31 من سورة البقرة .
- (12) - الخصائص ، 1 / 40-41 .
- (13) - المزهر ، 1 / 10 و ينظر مقدمة تحقيق الخصائص ، ص 42 - 44 .
- (14) - الخصائص ، 1 / 44 . إن ما تقرره هذه النظرية تعارض القوانين العامة التي تسير عليها النظم الاجتماعية ، و وهي النظم لأخلق من العدم ولاثر تجل ارتجالاً ، بل تتدرج في وجودها شيئاً فشيئاً حاملة بذور تطورها حتى تستوي نظاماً ناضجاً مكتلاً ، عدا أن التواضع على تسمية مسمى معين يحتاجون إلى لغة أولية صوتية تجمعهم للقيام بعملية المواضعة الجزئية (بالزيادة) أو الكلية (بإحداث لغة أخرى) . ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، تأليف محمد حسين آل ياسين، ط1، مكتبة الحياة، بيروت، 1980م ، ص 447 وعلم اللغة ، تأليف عبد الواحد وافي، (دط)، مكتبة نهضة مصر، 1962م، ص 90 و نشأة اللغة عند الإنسان والطفل تأليف علي عبد الواحد وافي ، القاهرة ، (دط) ، 1947م ، ص 25 و محاضرات في فقه اللغة تأليف زبير درافي ، (دط)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، (دت) ، ص 31 .
- (15) - الخصائص، 1/46-47.
- (16) - نفسه ، 2 / 157 من أمثله أن العرب اختاروا مثلاً الخاء في " الخضم " لرخاوتها للرطب ، والقاف لصلابتها في " القضم " ، حدوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث. نفسه ، 2 / 157 - 158 .
- (17) - الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجو رجي زيدان ، مراجعة وتعليق مراد كامل ، دار الحدائث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط2 ، 1982 م ، هامش ص 58 و بحوث ومقالات في اللغة

لرمضان عبد التواب ، دار الخانجي ، القاهرة ، ط2 ، 1988 م ، ص 17- 24 و علم اللغة ، ص

(18)⁹⁵ - وصف اللغة العربية دلاليا ، تأليف محمد محمد يونس علي ، ط1 ، منشورات جامعة الفاتح ، طرابلس ، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية ، 1993م ، ص 34 .

(19) - ينظر : دراسات في فقه اللغة ، ص 151 - 152 وبحوث ومقالات في اللغة ، ص 19- 20 ويوازن بما جاء في دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1963 م ، ص

(20)⁶⁸ - الخصائص ، 1 / 47 .

(21) - دلائل الإعجاز ، تأليف عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد رضوان الداية وفابيز الداية ، دار

قتيبة ، ط1 ، 1403 هـ - 1983م ، ص 42 أن ابن جني كان إلى المواضعة أميل ، وإن بدا

حسباً بين مذهبي التوقيف والاصطلاح المتساويين في قوة الحجّة لديه ، حتى يقوى لديه أحدهما . ينظر : الخصائص ، 1 / 47 .

(22) - طبيعة العلاقة بين الدالّ والمدلول ، تأليف مختار بولعراوي ، ضمن مجلة بحوث جامعة

حلب ، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، مطبعة جامعة حلب ، العدد الرابع عشر ، 1989م ، ص 90 وينظر مقدمة تحقيق دلائل الإعجاز ، ص 12 .

(23) - دلائل الإعجاز ، ص 39 . و جدير بالذكر هنا أن عبد القاهر الجرجاني انتصر لفكرة الوضع اللغوي والعرفية على نحو يقرب مما قال به أبو هاشم الجبائي بأكثر مما كان من الأشعري إلا إذا

أخذنا بما جاء لدى السبكي وفيه أن الأشعري يجيز عرفية الدلالة : " اعلم أن للمسألة مقامين : أحدهما الجواز فمن قال : لا يجوز أن تكون اللغة إلا توقيفاً . ومن قائل : لا يجوز أن تكون إلا اصطلاحاً

والثاني : أنه ما الذي وقع على تقدير جواز كلّ الأمرين ؟ والقول بتجويز كلّ الرأيين هو رأي المحققين ، ولم أرَ من صرح عن الأشعري بخلافه ، والذي أراه أنه إنما تكلم في الوقوع ، وأنه

يجوز صدور اللغة اصطلاحاً ؛ ولو منع الجواز لنقله عنه غيره من محققي كلامه " . المزهر ، 1 / 24 و ينظر : مقدمة تحقيق دلائل الإعجاز ، ص 12 .

(24) - علم اللغة العام ، تأليف فردينان دي سوسور ، ترجمة يوثيل يوسف عزيز ، مراجعة النص العربي مالك يوسف الطلبي ، (دط) ، بيت الوصل ، بغداد ، 1988م ، ص 86-87 .

(25) - المزهر ، 1 / 16 .

(26) - ينظر : المزهر ، 1 / 8 الخصائص ، 1 / 40 ، 47 و الصاحب في فقه اللغة و مسائلها وسنن العرب في كلامها ، تأليف أحمد بن فارس ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، ط1 ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، 1314هـ - 1993م ص 36 والمخصص ، تأليف أبي الحسن علي بن سيده ، (دط) ، المطبعة الأميرة ، بولاق ، القاهرة ، 1317هـ - 1321م ، 1 / 6 .

(27) - ينظر : الخصائص ، 1 / 46 .

(28) - ينظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية ، تأليف عبد القاهر البغدادي الأشعري ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط1 ، 1973م ، ص 167 .

(29) - المخصص ، 1 / 6 وينظر : الخصائص ، 1 / 46 .

(30) - المخصص ، 1 / 3 .

(31) - الاقتراح في أصول النحو تأليف جلال الدين السيوطي ، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى ، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، 1359م ، ص 8 .

(32) - المخصص ، 1 / 6 .

(33) - ينظر : نفسه ، 1 / 2 .